بسم الله الرحمن الرحيم

الباب السابع: الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنّه الأصل، والوصل طارٍ ـ أي: عارض ـ عليه حاصلٌ بزيادة حرف من حروف العطف، لكن لمّا كان الوصل بمنزلةِ الملكة والفصل بمنزلة العدم[1] والأعدام إنّما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل، فقال:

[تعريفهما]

(الوصل عطف بعض الجمل على بعضٍ، والفصل تركه) أي: ترك عطفه عليه.

[وجوب العطف للدلالة على التشريك في الحكم]

(فإذا أتت جملةٌ بعد جملة فالأُولى إمّا أن يكون لها محلّ من الإعراب أو لا، وعلى الأوّل) أي: على تقدير أن يكون للأُولى محلّ من الإعراب **(إن قُصِدَ تشريك الثانية لها)** أي للأُولى **(في حكمه)** أي: في حكم الإعراب الذي كان لها ـ مثل كونها خبرَ مبتدأ، أو حالاً أو صفةً أو نحوَ ذلك ـ **(عُطِفَتِ)** الثانية **(عليها)** أي: على الأوّل؛ ليدلّ العطف على التشريك المذكور **(كالمفرد)** فإنّه

---

[1] اعلم أنّ التقابل على أربعة أقسام:

فتقابل العدم والملكة: كون الشيئين بحيث يكون أحدهما عدم الآخر عن موضوع قابل للوجوديّ؛ كالعمى والبصر؛ فإنّ العمى عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيراً.

وتقابل التضادّ: كون الشيئين الوجوديّين متقابلين بحيث لا يكون تعقّل كلٍّ منهما بالقياس إلى الآخر؛ سواء كان بينهما غاية البعد والخلاف ـ كالسواد والبياض ـ، أو لا ـ كالحمرة والسواد ـ، ويقال لهما الضدّان المشهوريّان.

وقد يشترط في الضدّين أن يكون بينهما غاية البعد والخلاف، ويسمَّيان بالضدّين الحقيقيّين ـ كالسواد والبياض.

وتقابل التضايف: كون الشيئين الوجوديّين متقابلين بحيث يكون تعقّل كلٍّ منهما بالنسبة إلى الآخر؛ كالأُبُوّة والبنوّة المتقابلتين باعتبار وجودهما في الخارج في محلّ واحد في زمان واحد من جهة واحدة، على مذهب من قال بوجود الإضافات في الخارج، وأمّا على مذهب من قال بعدمهما مطلقاً فالتقابل بينهما باعتبار اتّصاف المحلّ بهما في الخارج.

وتقابل الإيجاب والسلب: كون النسبتين متقابلتين بحيث يكون إحداهما إيجابيّة والأُخرى سلبيّة؛ مثل «زيد إنسان» و«زيد ليس بإنسان». [دستور العلماء ١: ٢٣٠]

إذا قُصِدَ تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه ـ من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو نحو ذلك ـ وجب عطفه عليه.

[شرط مقبوليّة العطف بالواو]

(فشرط كونه) أي: كون عطف الثانية على الأُولى **(مقبولاً بالواو ونحوه[1] أن يكون بينهما)** أي: بين الجملتين **(جهة جامعة؛ نحو: زيد يكتب ويشعر)** لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر[2] **(أو: يُعطي ويمنع)** لما بين الإعطاء والمنع من التضادّ، بخلاف نحو «زيد يكتب ويمنع ـ أو: يعطي ويشعر ـ»، وذلك لئلّا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضبّ والنون[3].

وقوله: «ونحوه» أراد به ما يدلّ على التشريك ـ كالفاء و«ثمّ» و«حتّى» ـ، وذكره حشو مفسد[4]؛ لأنّ هذا الحكم مختصّ بالواو؛ لأنّ لكلٍّ من الفاء و«ثمّ» و«حتّى» معنى محصَّلاً غير التشريك والجمعيّة، فإن تحقّق هذا المعنى حسن العطف ـ وإن لم توجد جهة جامعة ـ، بخلاف الواو.

(ولهذا) أي: ولأنّه لا بدّ في الواو من جهة جامعة **(عيب على أبي تمّام قولُه:**

لا والذي هو عالم أنّ النوى صبِر وأنّ أبا الحسين كريم)[5]

---

[1] أي: نحو الواو ممّا يكون مدلوله الجمع المطلق ـ كـ «أو» الفاصل التي بمعنى الواو الواصلة ـ، فسقط بهذا ما أورده بقوله: وهذا فاسد. [ح]

[2] باعتبار أنّ كلّاً منهما مشتمل على التأليف. [ح]

[3] الضبّ لا يريد الماء ولا يرده، والنون (أي: الحوت) لا يصبر عنه ولا يعيش إلّا فيه. [ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: ٤١٦/ ٦٦٣]؛ فان الضب غذاؤه الهواء والنون غذاؤه الماء ولاحدهما وهو الضب القبض واليبوسة لانه برى ومن طبع التراب ذلك وللآخر وهو النون البسط والرطوبة لانه بحرى ومن طبع الماء ذلك [روح البيان ٤: ٤٧]، ومع ذلك كلّه قال أبو إسحاق الصابيّ:

الضبّ والنون قد يُرجى التقاؤهما وليس يُرجى التقاء اللبّ والذهب

[4] المساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، والإيجاز أن يكون ناقصاً عنه وافياً به، والإطناب أن يكون زائداً عليه لفائدة، والإخلال أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد غير وافٍ به، والتطويل أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعيّناً، والحشو هو زيادة معيَّنة لا لفائدة، وهو مفسد للمعنى وغير مفسد.

[5] ديوان أبي تمّام: ٣٤٢، وقبله:

زعمَت هواكِ عفا الغداة كما عفت منها طلول باللوى ورسوم

وبعده:

مازلت عن سنن الوداد ولاغدت نفسي على ألف سواك تحوم

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى.

فهذا العطف غير مقبول؛ سواء جعل عطفَ مفرد على مفرد ـ كما هو الظاهر ـ أو عطف جملة على جملة ـ باعتبار وقوعه موقع مفعولي «عالم» ـ؛ لأنّ وجود الجامع شرط في الصورتين.

وقوله: «لا» نفي لما ادّعته الحبيبة عليه ـ من اندراس هواه ـ؛ بدلالة البيت السابق.

[وجوب الفصل للدلالة على عدم قصد التشريك في الحكم]

(وإلّا) أي: وإن لم يُقصَد تشريك الثانية للأُولى في حكم إعرابها **(فُصِلَت)** الثانية **(عنها)** لئلّا يلزم من العطف التشريكُ الذي ليس بمقصود **(نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾**[1]**، لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لأنّه ليس من مقولهم)**، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول **﴿قَالُوا﴾**، فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين، وليس كذلك.

والنيّة والنَّوى جميعاً: البُعد [اللسان (نوي)]، والصَّبِر: عُصارة شجر مُرّ، واحدته «صَبِرة»، وجمعه «صُبور» [اللسان (صبر)]، وقال في المطوّل: فاعل «زعمت» ضمير الحبيبة، والخطاب في «هواك» للنفس، وجواب القسم البيت الذي بعده [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٥٥].

[1] البقرة: ١٤ ـ ١٥.

﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ قيل: رؤساؤهم من الكفّار ـ عن ابن عبّاس ـ وقيل: هم اليهود الذين أمروهم بالتكذيب، وروي عن أبي جعفر الباقر (ع): إنّهم كهّانهم ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ أي: على دينكم ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ أي: نستهزئ بأصحاب محمّد (ص)، ونسخر بهم في قولنا: ﴿آمَنَّا﴾. ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ قيل في معنى الآية وتأويلها وجوه: ١. أن يكون معناه: يجازيهم على استهزائهم، والعرب تسمّي الجزاء على الفعل باسمه، ٢. أن يكون معنى استهزاء الله تعالى بهم تخطئته إيّاهم وتجهيله لهم في إقامتهم على الكفر وإصرارهم على الضلال، والعرب تقيم الشيء مقام ما يقاربه في معناه، ٣. أن يكون معنى الاستهزاء المضاف إليه تعالى أن يستدرجهم ويهلكهم من حيث لا يعلمون، وإنّما سمّي هذا الفعل استهزاءً لأنّ ذلك في الظاهر نعمة، والمراد به استدراجهم إلى الهلاك والعقاب الذي استحقّوه بما تقدّم من كفرهم، ٤. إنّ معنى استهزائه بهم أنّه جعل لهم بما أظهروه من موافقة أهل الإيمان ظاهر أحكامهم من الموارثة والمناكحة والمدافنة وغير ذلك من الأحكام، وإن كان قد أعدّ لهم في الآخرة أليم العقاب بما أبطنوه من النفاق، فهو ـ سبحانه ـ كالمستهزئ بهم من حيث جعل لهم أحكام المؤمنين ظاهراً، ثمّ ميّزهم منهم في الآخرة، ٥. ما روي عن ابن عبّاس أنّه قال: يفتح لهم ـ وهم في النار ـ باب من الجنّة، فيقبلون من النار إليه مسرعين، حتّى إذا انتهوا إليه سدّ عليهم، وفتح لهم باب آخر في موضع آخر، فيقبلون من النار إليه مسرعين، حتى إذا انتهوا إليه سدّ عليهم، فيضحك المؤمنون منهم [تفسير مجمع البيان ١: ١٠٧ ـ ١٠٩].

وإنّما قال: على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ـ دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ـ لأنّ قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بيان لقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فحكمه حكمه،[1] وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل.

[عطف الجملة الثانية على الأُولى إن لم يكن للأُولى محلّ من الإعراب وقُصِدَ ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو]

(وعلى الثاني) أي: على تقدير أن لا يكون للأُولى محلّ من الإعراب **(إن قُصِدَ ربطها بها)** أي: ربط الثانية بالأُولى **(على معنى عاطف سوى الواو[2] عُطِفَت)** الثانية على الأُولى **(به)** أي: بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر **(نحو: «دخل زيد فخرج عمرو ـ أو: ثمّ خرج عمرو ـ»، إذا قُصِدَ التعقيب أو المهملة)**، وذلك لأنّ ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصَّلة مفصَّلة في علم النحو،[3] فإذا عُطِفَت الثانية على الأُولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ـ أعني: حصول معاني هذه الحروف ـ، بخلاف الواو؛ فإنّه لا يفيد إلّا مجرَّد الاشتراك.

وهذا إنّما يظهر في ما له حكم إعرابيّ، وأمّا في غيره ففيه خفاء وإشكال، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتّى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل.[4]

[وجوب الفصل إن لم يُقصَد ربط الجملة الثانية بالأُولى على معنى عاطف سوى الواو وكان للأُولى حكم لم يُقصَد إعطاؤه للثانية]

---

[1] في شرحه للمفتاح: الفرق بين الجمل الثلاث (أي: البدليّة والبيانيّة والمؤكّدة) أنّ في الجملة البدليّة استيناف القصد ومزيد الاعتناء بالشأن، وفي الجملة البيانيّة مجرَّد إزالة الخفاء، وفي الجملة المؤكّدة إزالة توهّم التجوّز أو السهو والغفلة. [س]

[2] وأمّا العطف بالواو في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب فإمّا لدفع توهّم الإضراب من الجملة الأُولى إلى الثانية، وإمّا للقصد إلى بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقّق بحسب نفس الأمر تقويةً للدلالة العقليّة بالوضعيّة؛ إذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقّق مضمونيهما عقلاً وإن لم يتعيّن القصد إلى بيانه. [س]

[3] قال ابن مالك:

فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً ... في الحكم أو مصاحباً موافقاً
واخصص بها عطف الذي لا يغني ... متبوعه كـ «اصطفّ هذا وابني»
والفاء للترتيب باتّصال ... و«ثمّ» للترتيب بانفصال

[ألفيّة ابن مالك: ٤٧، عطف النسق].

[4] قال في المطوّل: فإن قلت: الواو أيضاً تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصّاً؛ لأنّك إذا قلت: «يضرّ زيد ينفع» ـ من غير واو ـ احتمل أن يكون قولك: «ينفع» رجوعاً عن قولك: «يضرّ» وإبطالاً له...، قلت: هذا القدر مشترك بين الواو والفاء و«ثمّ»، والجمل المشتركة في مجرَّد الحصول غير متناهية، فتمييز ما يحسن فيه العطف عمّا لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٥٨ ـ ٤٥٩]

(وإلّا) أي: وإن لم يُقصَد ربط الثانية بالأُولى على معنى عاطف سوى الواو[1] **(فإن كان للأُولى حكم لم يُقصَد إعطاؤه للثانية فالفصل)** واجب؛ لئلّا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم **(نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾ الآيةَ. لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿قَالُوا﴾ لئلّا يشاركه في الاختصاص بالظرف؛ لما مرّ)** من أنّ تقديم المفعول ونحوه ـ من الظرف وغيره ـ يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصّاً بحال خلوّهم إلى شياطينهم، وليس كذلك.

فإن قيل: ﴿إِذَا﴾ شرطيّة لا ظرفيّة،

قلنا: «إذا» الشرطيّة هي الظرفيّة، استعملت استعمالَ الشرط. ولو سلِّم فلا ينافي ما ذكرناه؛ لأنّه اسم معناه الوقت، لا بدّ له من عامل، وهو **﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾** بدلالة المعنى، وإذا قدِّم متعلّق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ـ كقولنا: يوم الجمعة سرت وضربت زيداً ـ، بدلالة الفحوى[2] والذوق.

[ستّة حالات إن لم يكن للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية]

(وإلّا) عطف على قوله: «فإن كان للأُولى حكم»؛ أي: وإن لم يكن للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً **(فإن كان بينهما)** أي: بين الجملتين **(كمال الانقطاع بلا إيهام)** أي: بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود **(أو كمال الاتّصال، أو شبه أحدهما)** أي: أحد الكمالين **(فكذلك)** أي: يتعيّن الفصل؛ لأنّ الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة.

(وإلّا) أي: وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتّصال ولا شبه أحدهما **(فالوصل)** متعيَّن؛ لوجود الداعي وعدم المانع.

والحاصل أنّ للجملتين اللتين لا محلّ لهما من الإعراب ولم يكن للأُولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستّة أحوال:

---

[1] وذلك بأن لا يقصد الربط أصلاً ـ وتعيّن الفصل حينئذٍ ظاهر ـ أو يقصد الربط على معنى الواو، ففيه التفصيل المبيَّن بقوله: فإن كان... . [س]

[2] قالوا: مفهوم الموافقة: ما يكون مدلول اللفظ في محلّ السكوت موافقاً لمدلوله في محلّ النطق، ويسمّى أيضاً «فحوى الخطاب» و«لحن الخطاب»، والمراد به معنى الخطاب [الإحكام ٣: ٦٦]، ولكنّه غير مناسب للمقام؛ قال في المطوّل: نعم، إنّه ليس بقطعيّ، لكنّه السابق إلى الفهم في الخطابيّات [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٠]، فالظاهر أنّ مراده من الفحوى ما ظهر للفهم من مطاوي الكلام ظهورَ رائحة الفحا (أي: أبزار القِدر) من القدر [معجم المقاييس (فحو)].

الأوّل: كمال الانقطاع بلا إيهام .
الثاني: كمال الاتّصال.
الثالث: شبه كمال الانقطاع.
الرابع: شبه كمال الاتّصال.
الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.
السادس: التوسّط بين الكمالين.
فحكم الأخيرين الوصل، وحكم الأربعة السابقة الفصل.

[الأحوال الأربعة المقتضية للفصل]

فأخذ المصنّف في تحقيق الأحوال الستّة، فقال:

[الأوّل: كمال الانقطاع]

(أمّا كمال الانقطاع) بين الجملتين **(فلاختلافهما خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنًى)** بأن يكون إحديهما خبراً لفظاً ومعنًى والأُخرى إنشاءً لفظاً ومعنًى **(نحو: وقال رائدهم)** هو الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلاء **(: أرسوا)** أي: أقيموا، من «أرسيتُ السفينة: حبستها بالمرساة[1]» **(نزاولها)** أي: نحاول تلك الحرب ونعالجها،

..... فكلّ حتف امرئ يجري بمقدار[2]

أي: أقيموا نقاتل؛ فإنّ موت كلّ نفس يجري بقدر الله تعالى؛ لا الجبن ينجيه، ولا الإقدام يرديه.
لم يعطف «نزاولها» على «أرسوا» لأنّه خبر لفظاً ومعنًى، و«أرسوا» إنشاء لفظاً ومعنًى.
وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين؛ باختلافهما خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنًى، مع قطع النظر عن كون الجملتين ممّا ليس له محلّ من الإعراب، وإلّا فالجملتان في محلّ النصب على أنّه مفعول «قال».[3]

---

[1] المرساة: آلة الإرساء، وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة. [ح]

[2] لم يقل: «فحتف كلّ امرئ» مع بقاء الوزن لأنّ ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب؛ حيث يأتي فيه أسباب الموت ـ من السيف والرمح ونحوهما ـ من كلّ جانب. [ح]

[3] ولم يجعل أيضاً مجزوماً جواباً للأمر لأنّ الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، والأمر في الجزم بالعكس [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٣]، والحاصل أنّ المقصود هنا تعليل طلب الإرساء وبيان الغرض منه، فلو جزم أفاد سببيّته للمزاولة؛ لأنّه في تقدير الشرط [س].

(أو) لاختلافهما خبراً وإنشاءً **(معنًى)** فقط، بأن يكون إحديهما خبراً معنًى والأُخرى إنشاءً معنًى، وإن كانتا خبريّتين أو إنشائيّتين لفظاً **(نحو: مات فلان ـ رحمه الله ـ)** لم يعطف «رحمه الله» على «مات» لأنّه إنشاء معنًى و«مات» خبر معنًى، وإن كانتا جميعاً خبريّتين لفظاً.

(أو لأنّه) عطف على «لاختلافهما»، والضمير للشأن **(لا جامع بينهما؛ كما سيأتي)** بيان الجامع، فلا يصحّ العطف في مثل «زيد طويل وعمرو نائم».

[الثاني: كمال الاتّصال]

(وأمّا كمال الاتّصال) بين الجملتين **(فلكون الثانية مؤكّدة للأُولى)**تأكيداً معنويّاً **(لدفع توهّم تجوّز أو غلط؛**[1] **نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾**[2]) بالنسبة إلى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[3]، إذا جعلت ﴿الم﴾[4] طائفة من الحروف أو جملة مستقلّة،[5] و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملة ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثة.

(فإنّه لمّا بولغ في وصفه) أي: وصف الكتاب **(ببلوغه)** متعلّق بـ «وصفه» ـ أي: في أن وُصِفَ بأنّه بلغ ـ **(الدرجة القصوى في الكمال)** وبقوله: «بولغ» تتعلّق الباء في قوله: **(بجعل المبتدأ ﴿ذَلِكَ﴾)** الدالّ على كمال العناية بتمييزه والتوسّل ببعده إلى التعظيم وعلوّ الدرجة **(وتعريف الخبر باللام)** الدالّ على الانحصار ـ مثل «حاتم الجواد»، فمعنى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾: أنّه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمّى كتاباً، كأنّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، بل ليس بكتاب.

(جاز) جواب «لمّا» ـ أي: جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ـ **(أن يتوهّم السامع قبل التأمّل أنّه)** أعني: قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ **(ممّا يرمى به جِزافاً)** من غير صدور عن رويّة وبصيرة **(فأُتبعه)**

---

[1] قال في المطوّل: وهو قسمان؛ لأنّه إمّا أن تنزَّل الثانية منزلة التأكيد المعنويّ من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، أو منزلة التأكيد اللفظيّ في اتّحاد المعنى، فالأوّل نحو... [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٤]، والمراد بالاختلاف والاتّحاد هنا الاتّحاد والاختلاف في المعنى المقصود، لا في المعنى المدلول؛ فإنّه لا بدّ منه [س].

[2] البقرة: ٢.

[3] البقرة: ٢.

[4] البقرة: ١.

[5] واقعة في أوائل السور على سبيل التعداد للتحدّي، من غير أن يكون لها محلّ من الإعراب ـ كما ذهب إليه صاحب «الكشّاف». [س]

على لفظ المبنيّ للمفعول، والمرفوع المستتر عائد إلى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ والمنصوب البارز إلى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ أي: جعل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعاً لـ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ **(نفياً لذلك)** التوهّم.

(فوزانه) أي: وزان[1] ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مع ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ **(وزان «نفسه»)** مع «زيد» **(في «جاءني زيد نفسه»)**، فظهر أنّ لفظ «وزان» في قوله: «وزان "نفسه"» ليس بزائد ـ كما تُوُهّم.[2]

أو تأكيداً لفظيّاً، كما أشار إليه بقوله: **(ونحو: ﴿هُدًى﴾)** أي: هو هدى[3] **(﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾[4])** أي: الضالّين الصائرين إلى التقوى.

(فإنّ معناه: أنّه) أي: الكتاب **(في الهداية بالغ درجةً لا يُدرَك كنهها)** ـ أي: غايتها ـ؛ لما في تنكير ﴿هُدًى﴾ من الإبهام والتفخيم **(حتّى كأنّه هداية محضة)** حيث قيل: ﴿هُدًى﴾ ولم يقل: هادٍ.

(وهذا معنى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ لأنّ معناه ـ كما مرّ ـ: الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية؛ لأنّ الكتب السماويّة بحسبها) أي: بقدر الهداية واعتبارها **(تتفاوت في درجات الكمال)** لا بحسب غيرها؛ لأنّها المقصود الأصليّ من الإنزال.

(فوزانه) أي: وزان ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ **(وزان «زيد» الثاني في «جاءني زيد زيد»)** لكونه مقرّراً لـ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، مع اتّفاقهما في المعنى، بخلاف ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ فإنّه يخالفه معنى.

(أو) لكون الجملة الثانية **(بدلاً منها)** أي: من الأُولى **(لأنّها)** أي: الأولى **(غير وافية بتمام المراد، أو كغير الوافية)** حيث يكون في الوفاء قصور مّا أو خفاء مّا **(بخلاف الثانية)** فإنّها وافية كمال الوفاء **(والمقام يقتضي اعتناءً بشأنه)** أي: بشأن المراد **(لنكتة ككونه)** أي: المراد **(مطلوباً في نفسه أو فظيعاً[5] أو عجيباً أو لطيفاً)** فتنزّل الثانية من الأُولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال،[6]

---

[1] الوزان قد يقال على مرتبة الشيء إذا كان مساوياً لمرتبة شيء آخر في أمر من الأُمور. [ح]

[2] ؟؟؟؟؟؟؟

[3] إشارة إلى أنّ ﴿هُدًى﴾ خبر مبتدأ محذوف، وإنّما لم يجعله مبتدأً محذوف الخبر على تقدير «فيه هدى» لفوات المبالغة المطلوبة. [ح]

[4] البقرة: ٢.

[5] فظُع الامر فَظاعةً، فهو فظيع؛ أي: شديد شنيع جاوز المقدار. [الصحاح (فظع)]

[6] فلا تعطف عليها؛ لما بين البدل والمبدَلمنه من كمال الاتّصال. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٦]

فالأوّل **(نحو: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[1]؛ فإنّ المراد التنبيه على نعم الله تعالى[2])**، والمقام يقتضي اعتناءً بشأنه[3]؛ لكونه مطلوباً في نفسه[4] وذريعة إلى غيره.

(والثاني) أعني: قوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ﴾ إلى آخره **(أوفى بتأديته)** أي: تأدية المراد الذي هو التنبيه **(لدلالته)** أي: الثانية **(عليها)** أي: على نعم الله تعالى **(بالتفصيل، من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوزانه وزان «وجهه» في «أعجبني زيد وجهه»؛ لدخول الثاني في الأول)** لأنّ ﴿مَا تَعْلَمُونَ﴾ يشتمل الأنعام وغيرها.

(والثاني) أعني: المنزَّل منزلة بدل الاشتمال **(نحو:**

أقول له: ارحل، لا تقيمنّ عندنا وإلّا فكن في السرّ والجهر مسلماً

فإنّ المراد به) أي: بقوله: «ارحل» **(كمال إظهار الكراهة لإقامته[5])** أي: المخاطب **(وقوله: «لا تقيمنّ عندنا» أوفى بتأديته؛ لدلالته)** أي: لدلالة «لا تقيمنّ عندنا» **(عليه)** أي: كمال إظهار الكراهة **(بالمطابقة مع التأكيد)** الحاصل من النون، وكونُها مطابقة باعتبار الوضع العرفيّ؛ حيث يقال: «لا تقم عندي» ولا يقصد كفّه عن الإقامة، بل مجرَّد إظهار كراهة حضوره.[6]

(فوزانه) أي: وزان «لا تقيمنّ عندنا» **(وزان «حسنها» في «أعجبني الدار حسنها»؛ لأنّ عدم الإقامة مغاير للارتحال)** فلا يكون تأكيداً **(وغير داخل فيه)** فلا يكون بدل بعض.

ولم يعتدّ ببدل الكلّ لأنّه إنّما يتميّز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني، وهذا لا يتحقّق في الجمل، لا سيّما التي لا محلّ لها من الإعراب.

(مع ما بينهما) أي: بين عدم الإقامة والارتحال **(من الملابسة)** اللزوميّة،[7] فيكون بدل اشتمال.

والكلام في أنّ الجملة الأُولى ـ أعني: ارحل ـ ذات محلّ من الإعراب مثل ما مرّ في «أرسوا نزاولها».

---

[1] الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤.

[2] بأن يعلموا بذلك التنبيه أنّ من قدر أن يتفضّل بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب، فاتّقوه. [س]

[3] أي: بشأن التنبيه المذكور. [س]

[4] لأنّ إيقاظهم عن سِنة غفلتهم عنها مطلوب في نفيسه؛ فإنّه مبدأ كلّ خير. [س]

[5] بقرينة قوله: «وإلّا فكن في السرّ والجهر مسلماً» ـ كما سيجيء ـ، وإلّا فمعناه الحقيقيّ طلب الرحلة. [س]

[6] وقريب من هذا ما يقال أنّه لم يرد بـ «المطابقة» دلالة اللفظ على تمام ما وُضِعَ له، بل دلالته على ما يُفهَم منه قصداً وصريحاً. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٨]

[7] عبّر عنها في المطوّل بـ «الملابسة والملازمة». [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٩]

وإنّما قال في المثالين: «إنّ الثانية أوفى» لأنّ الأُولى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الإجمال وعدم مطابقة الدلالة،[1] فصارت كغير الوافية.

(أو) لكون الثانية **(بياناً لها)** أي: للأُولى **(لخفائها)** أي: الأُولى **(نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آَدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾[2]؛ فإنّ وزانه)** أي: وزان **﴿قَالَ يَا آَدَمُ﴾ (وزان «عمر» في قوله:**

أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسّها من نقب ولا دبر[3]

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للأوّل.

فظهر أن ليس لفظ ﴿قَالَ﴾ بياناً وتفسيراً للفظ ﴿وَسْوَسَ﴾ حتّى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة، بل المبيّن هو مجموع الجملة[4].[5]

[الثالث: شبه كمال الانقطاع]

(وأمّا كونها) أي: الجملة الثانية **(كالمنقطعة عنها)** أي: عن الأُولى **(فلكون عطفها عليها)** أي: عطف الثانية على الأُولى **(موهماً لعطفها على غيرها)** ممّا ليس بمقصود.

---

[1] أمّا في الآية فلما فيها من الإجمال، وأمّا في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٩]

[2] طه: ١٢٠. عدّى الوسوسة بـ ﴿إِلَى﴾ لتضمّنه معنى الإنهاء والإلقاء، وأضاف «الشجرة» إلى «الخلد» بادّعاء أنّ الأكل منها سبب الخلود، ومعنى ﴿مُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾: لا يتطرّق إليه النقصان، فضلاً عن الزوال [ح].

[3] تمامه:

فاغفر له اللهم إن كان فجر

وسبب إنشاء ذلك أنّ قائلها قال لعمر: إنّ ناقتي قد نقبت فاحملني، فقال له عمر: كذبت، وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك، فأنشده ذلك. يقال: «نقِب البعير ينقَب» إذا رقّ خفّه، و: «دبر العير» إذا حفي، فكأنّه تفسير له، ويقال: «فجر» إذا حنث في يمينه. [شرح التصريح على التوضيح ١: ١٣٤]

[4] لأنّا إذا قطعنا النظر عن الفاعل ـ أعني: الشيطان ـ لم يكن (قَالَ) بياناً وتوضيحاً لـ (وَسْوَسَ) [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٩]؛ لأنّه أعمّ منه، فلا يُفهَم منه ما يتّضح به الوسوسة [ش].

[5] وأمّا النعت فلمّا لم يتميّز عن عطف البيان إلّا بأنّه يدلّ على بعض أحوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى ممّا لا تحقّق له في الجمل لم تنزَّل الثانية من الأُولى منزلة النعت من المنعوت [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٦٤].

وشبّه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف، إلّا أنّه لمّا كان خارجيّاً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع.

(ويسمّى الفصل لذلك قطعاً،[1] مثاله:

وتظنّ سلمى أنّني أبغي بها بدلاً أُراها في الضلال تَهيم)[2]

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة؛ لاتّحاد المسندين ـ لأنّ معنى «أراها»: «أظنّها» ـ وكونِ المسند إليه في الأُولى محبوباً وفي الثانية محبّاً، لكن ترك العاطف لئلّا يتوهّم أنّه عطف على «أبغي» فيكونَ من مظنونات سلمى.

(ويحتمل الاستيناف) كأنّه قيل: كيف تُراها في هذا الظنّ؟ فقال: أُراها تتحيّر في أودية الضلال.

[الرابع: شبه كمال الاتّصال]

(وأمّا كونها) أي: الثانية **(كالمتّصلة بها)** أي: بالأُولى **(فلكونها)** أي: الثانية **(جواباً لسؤال اقتضته الأُولى، فتنزّل)** الأُولى **(منزلته)** أي: السؤال؛ لكونها مشتملة عليه ومقتضية له **(فتُفصَل)** أي: الثانية **(عنها)** أي: عن الأُولى **(كما يُفصَل الجواب عن السؤال)** لما بينهما من الاتّصال.[3]

(وقال السكّاكيّ: فينزَّل ذلك) أي: السؤال الذي تقتضيه الأُولى وتدلّ عليه بالفحوى **(منزلة السؤال الواقع)** ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام الأوّل لذلك. وتنزيلُه منزلة الواقع إنّما يكون **(لنكتة؛ كإغناء السامع عن أن يسأل، أو)** مثل **(أن لا يسمع منه)** أي: من السامع **(شيء)** تحقيراً له وكراهةً لكلامه، أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه، أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ـ وهو تقدير السؤال وترك العاطف ـ أو غير ذلك[4].[5]

---

[1] لكونه قاطعاً للوهم أو لأنّ كلّ فصل قطع. [ح]

[2] الباء للمقابلة، و«أُراها» ـ بصيغة المجهول ـ شاع بمعنى «ظنّ»، وإنّما جعل ضلالها مظنوناً ـ مع أنّ المناسب دعوى اليقين ـ رعاية لمقابلة الظنّ، وقيل: للتأدّب عن نسبة الضلال إليها يقيناً [س]، ويقال: «هام على وجهه» إذا سلك غير الطريق [خزانة الأدب ١١: ١٦٦].

[3] السؤال والجواب إن نُظِرَ إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتّصال، وإن نُظِرَ إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع ـ لكون السؤال إنشاءً والجواب خبراً ـ، وإن نُظِرَ إلى قائليهما فكلٌّ منهما كلام مبتدأ، وعلى جميع التقادير فالفصل متعيّن. [س]

[4] مثل تنبيه المتكلّم على كمال فطانته وإدراكه أنّ الكلام السابق مقتضٍ للسؤال، أو على بلادة السامع وعدم تنبّهه لذلك إلّا بعد إيراد الجواب. [ش]

[5] مفتاح العلوم ١: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

وليس في كلام السكّاكيّ دلالة على أنّ الأُولى تنزَّل منزلة السؤال، فكأنّ المصنّف نظر إلى أنّ قطع الثانية عن الأُولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنّما يكون على تقدير تنزيل الأُولى منزلة السؤال وتشبيهها به، والأظهر أنّه لا حاجة إلى ذلك، بل مجرَّد كون الأُولى منشأً للسؤال كافٍ في ذلك. أُشير إليه في الكشّاف.[1]

[الاستيناف]

(ويسمّى الفصل لذلك) أي: لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأُولى **(استينافاً، وكذا)** الجملة **(الثانية)** نفسها أيضاً تسمّى استينافاً ومستأنفةً.

(وهو) أي: الاستيناف **(ثلاثة أضرب؛ لأنّ السؤال)** الذي تضمّنته الأُولى **(إمّا عن سبب الحكم مطلقاً؛ نحو:**

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل سهر دائم وحزن طويل

أي: ما بالك عليلاً؟ أو: ما سبب علّتك؟) بقرينة العرف والعادة؛ لأنّه إذا قيل: «فلان مريض» فإنّما يسأل عن مرضه وسببه، لا أن يقال: «هل سبب علّته كذا وكذا ـ لا سيّما السهر والحزن[2] ـ؟» حتّى يكون السؤال عن السبب الخاصّ.[3]

(وإمّا عن سبب خاصّ) لهذا الحكم **(نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[4]، كأنّه قيل: هل النفس أمّارة بالسوء؟)** فقيل: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾، بقرينة التأكيد، فالتأكيد دليل على أنّ السؤال عن السبب الخاصّ؛ فإنّ الجواب عن مطلق السبب لا يؤكَّد.

(وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم) الذي هو في الجملة الثانية ـ أعني: الجواب ـ؛ لأنّ السائل متردّد في هذا السبب الخاصّ؛ هل هو سبب الحكم أم لا؟ **(كما مرّ)** في أحوال الإسناد الخبريّ ـ من أنّ المخاطب إذا كان طالباً متردّداً حسن تقوية الحكم بمؤكّد.

ولا يخفى أنّ المراد الاقتضاء استحساناً لا وجوباً، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

---

[1] الكشّاف ١: ١٤٩.

[2] لأنّهما من أبعد أسباب المرض. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٧٣]

[3] قال في المطوّل: وعدم التأكيد مشعر بذلك [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح]؛ لأنّ السائل طلب التصوّر، والتأكيد إنّما يجيء لطلب الحكم [س].

[4] يوسف: ٥٣.

(وإمّا عن غيرهما) أي: غير السبب المطلق والسبب الخاصّ **(نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾[1])** أي: فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟ فقيل: ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾؛ أي: حيّاهم بتحيّة أحسن؛ لكونها بالجملة الاسميّة الدالّة على الدوام والثبوت.

(وقولِه: زعم العواذل) جمع «عاذلة» ـ بمعنى «جماعة عاذلة» ـ **(أنّني في غمرة)** وشدّة **(صدقوا)** أي: الجماعات العواذل في زعمهم أنّني في غمرة **(ولكن غمرتي لا تنجلي)** ولا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد. كأنّه قيل: أ صدقوا أم كذبوا؟ فقيل: صدقوا.[2]

(وأيضاً منه) أي: من الاستيناف. وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له **(ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه)** أي: وقع عنه الاستيناف.[3] وأصل الكلام «ما استؤنف عنه الحديثَ»، فحذف المفعول ونزِّل الفعل منزلة اللازم.

(نحو: أحسنت) أنت **(إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان)** بإعادة اسم زيد.

(ومنه ما يبنى على صفته) أي: صفة ما استؤنف عنه، دون اسمه، والمراد بالصفة صفة تصلح لترتّب الحديث عليه **(نحو)** أحسنت إلى زيد **(صديقك القديم أهل لذلك)**.

والسؤال المقدَّر فيهما: لماذا أُحسِنَ إليه؟ و: هل هو حقيق بالإحسان؟[4]

(وهذا) أي: الاستيناف المبنيّ على الصفة **(أبلغ)** لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ـ كالصداقة القديمة في المثال المذكور ـ؛ لما يسبق إلى الفهم من ترتّب الحكم على الوصف الصالح للعلّيّة أنّه علّة له.

---

[1] هود: ٦٩.

[2] ومثّل المصنّف بمثالين لأنّ السؤال عن غير السبب أيضاً إمّا أن يكون على إطلاقه ـ كما في المثال الأوّل ـ وإمّا أن يشتمل على خصوصيّة ـ كما في المثال الثاني؛ فإنّ العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب، وإنّما السؤال عن تعيينه. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٧٥]

[3] يشير إلى أنّ الفعل في كلام المصنّف ـ أعني: استؤنف ـ مسند إلى مصدره بالتأويل المشهور ـ كما في قوله: وقد حيل بين العير والنزوان. [ح]

[4] فإنّ المخاطب بعد تصديقه للمتكلّم في قوله: «أحسنتَ إلى زيد» يصدّق بأنّ كونه محسَناً إليه له سبب مّا، فهو إمّا جاهل عن نفس السبب طالب لتصوّره، فيكون السؤال المقدَّر: لماذا أُحسِنَ إليه؟ أي: لأيّ سبب صار محسَناً إليه ـ أي: أهلاً للإحسان ـ؟ وإمّا عالم بأسباب كونه محسَناً إليه ـ من كونه في نفسه حقيقاً للإحسان وكونه صديقاً للمخاطب وقريباً له، إلى غير ذلك ـ، وطالب لتعيين السبب، فيكون السؤال المقدَّر: هل هو حقيق للإحسان؟ [س]

وههنا بحث، وهو أنّ السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلّا فلا وجه لاشتماله عليه ـ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾، وقوله: «زعم العواذل» ـ، ووجه التفصّي عن ذلك مذكور في الشرح.[1]

(وقد يحذف صدر الاستيناف) فعلاً كان أو اسماً **(نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ﴾[2])** في من قرأها مفتوحة الباء،[3] كأنّه قيل: من يسبّحه؟ فقيل: رجال؛ أي: يسبّحه رجال.

(وعليه «نعم الرجل زيد») أو «نعم رجلاً زيد» **(على قول)** أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ـ أي: هو زيد ـ ويجعل الجملة استينافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

(وقد يحذف) الاستيناف **(كلّه؛ إمّا مع قيام شيء مقامه؛ نحو)** قول الحماسيّ: **(زعمتم أنّ إخوتكم قريش / لهم إلف)** أي: إيلاف في الرحلتين المعروفتين، لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في صيف إلى الشام **(وليس لكم إلاف)** أي: مؤالفة في الرحلتين المعروفتين. كأنّه قيل: أ صدقنا في هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم. فحذف هذا الاستيناف كلّه، وأُقيم قوله: «لهم إلف وليس لكم إلاف» مُقامه لدلالته عليه.

(أو بدون ذلك) أي: قيام شيء مقامه؛ اكتفاءً بمجرَّد القرينة **(نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[4])** أي: نحن **(على قول)** أي: على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ـ أي: هم نحن.

[الحالتان المقتضيتان للوصل/ الأوّل: كمال الانقطاع مع الإيهام]

---

[1] وهو أنّه إذا أُثبِتَ لشيء حكم ثمّ قدِّر سؤال عن سببه وأُريد أن يجاب عنه بأنّ سبب ذلك أنّه مستحقّ لذلك الحكم وأهل له فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أنّ سبب الحكم كونه حقيقاً به، وتارة بإعادة صفته، فيفيد أنّ سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٧٧]، وتقريره أنّ كون الثاني أبلغ بواسطة الاشتمال المذكور ليس في كلّ استيناف، بل في استيناف يكون السؤال فيه عن سبب الحكم، وإذا أُريد أن يجاب بأنّ سببه استحقاقه له فالجواب حينئذٍ إن كان بإعادة الصفة كان أبلغ منه إن كان بإعادة الاسم؛ لاشتمال الأوّل على بيان سبب الحكم الذي يتضمّنه ـ وهو سبب للحكم المسؤول عنه ـ بخلاف الثاني [س].

[2] نور: ٣٦ ـ ٣٧.

[3] قرأ ابن عامر وأبو بكر وابن شاهي عن حفص بفتح الباء، والباقون بكسرها. [التبيان في تفسير القرآن ٧: ٤٣٩]

[4] الذاريات: ٤٨.

ولمّا فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل، فقال: **(وأمّا الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: «لا، وأيّدك الله»)** فقولهم: «لا» ردّ لكلام سابق، كما إذا قيل: «هل الأمر كذلك؟» فيقال: «لا» ـ أي: ليس الأمر كذلك ـ، فهذه جملة إخباريّة، و«أيّدك الله» جملة إنشائيّة دعائيّة، فبينهما كمال الانقطاع، لكن عطفت عليها؛ لأنّ ترك العطف يوهم أنّه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، مع أنّ المقصود الدعاء له بالتأييد.

فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم: «لا»، وبعضهم لمّا لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبيّ حكاية مشتملة على قوله: «قلت: لا وأيّدك الله»، وزعم أنّ قوله: «وأيّدك الله» عطف على قوله: «قلت»، ولم يعرف أنّه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول، وأنّه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب: «لا وأيّدك الله» فلا بدّ له من معطوف عليه.

[الثاني: التوسّط بين الكمالين]

(وأمّا للتوسّط) عطف على قوله: «أمّا الوصل لدفع الإيهام»؛ أي: أمّا الوصل لتوسّط الجملتين بين كمال الانقطاع والاتّصال.

وقد صحّف بعضهم «أمّا» بفتح الهمزة «إمّا» بكسر الهمزة،[1] فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء.[2]

(فإذا اتّفقتا) أي: الجملتان **(خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنًى أو معنًى فقط بجامع)** أي: بأن يكون بينهما جامع؛ بدلالة ما سبق ـ من أنّه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع.

ثمّ الجملتان المتّفقتان خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنًى قسمان؛ لأنّهما إمّا إنشائيّتان أو خبريّتان، والمتّفقتان معنًى فقط ستّة أقسام؛ لأنّهما إن كانتا إنشائيّتين معنًى فاللفظان إمّا خبران أو الأُولى خبر والثانية إنشاء، أو بالعكس، وإن كانتا خبريّتين معنًى فاللفظان إمّا إنشاءان، أو الأُولى إنشاء والثانية خبر، أو بالعكس، فالمجموع ثمانية أقسام.

---

[1] توهّمه الزوزنيّ. [ح]

[2] أمّا لفظاً فلأنّه لا بدّ لـ «إمّا» العاطفة من تقدّم «إمّا» في المعطوف عليه، ولا يجوز حذفها في السعة حتّى يقال: إنّها مقدَّرة قبل قوله: «لدفع الإيهام»، وأمّا معنى فلأنّ قوله: «وإلّا فالوصل» دلّ على أنّ للوصل صورتين: كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسّط، فالقول بعده بأنّ الوصل إمّا لدفع الإيهام وإمّا للتوسّط لغو [س]، والعمى: ذهاب البصر من العينين كلتيهما [معجم المقاييس (عمى)]، وخبط البعير الأرض بيده خبطاً: ضربها، ومنه قيل: خبط عشواء، وهي الناقة التي في بصرها ضعف، تخبط إذا مشت، لا تتوقّى شيئاً [الصحاح (خبط)].

والمصنّف أورد للقسمين الأوّلين مثاليهما **(كقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾**[1] **وقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾**[2]**)** في الخبريّتين لفظاً ومعنًى، إلّا أنّهما في المثال الثاني متناسبان في الاسميّة، بخلاف الأوّل.

(وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[3]**)** في الإنشائيّتين لفظاً ومعنًى.

وأورد للاتّفاق معنًى فقط مثالاً واحداً إشارةً إلى أنّه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستّة، وأعاد فيه لفظة الكاف تنبيهاً على أنّه مثال للاتّفاق معنى فقط، فقال: **(وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾**[4]**)**، فعطف ﴿قُولُوا﴾ على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ مع اختلافهما لفظاً لكونهما إنشائيّتين معنًى؛ لأنّ قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ إخبار في معنى الإنشاء[5] **(أي: لا تعبدوا)**.

وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لابدّ له من فعل، فإمّا أن يقدَّر خبر في معنى الطلب؛ أي: **(«وتحسنون» بمعنى «أحسنوا»)** فتكون الجملتان خبراً لفظاً وإنشاءً معنًى.

وفائدة تقدير الخبر ثمّ جعله بمعنى الإنشاء أمّا لفظاً فالملاءمة مع قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، وأمّا معنًى فالمبالغة باعتبار أنّ المخاطب كأنّه سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه، كما تقول: «تذهب إلى فلان وتقول له كذا» تريد الأمر.

(أو) يقدَّر من أوّل الأمر صريح الطلب ـ على ما هو الظاهر ـ؛ أي: **(وأحسنوا)** بالوالدين إحساناً، فتكونان إنشائيّتين معنًى، مع أنّ لفظة الأُولى إخبار ولفظة الثانية إنشاء.

[الجامع بين الجملتين]

(والجامع بينهما) أي: بين الجملتين **(يجب أن يكون باعتبار المسندإليهما والمسندين جميعاً)** أي: باعتبار المسندإليه في الجملة الأُولى والمسندإليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الجملة الأُولى والمسند في الجملة الثانية **(نحو: يشعر زيد ويكتب)** للمناسبة

---

[1] النساء: ١٤٢.

[2] الانفطار: ١٣ ـ ١٤.

[3] الأعراف: ٣١.

[4] البقرة: ٨٣.

[5] لأنّ أخذ الميثاق يقتضي الأمر والنهي. [ح]

الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما **(و: يعطي)** زيد **(ويمنع)** لتضادّ الإعطاء والمنع.

هذا عند اتّحاد المسندإليهما، وأمّا عند تغايرهما فلا بدّ من تناسبهما أيضاً، كما أشار إليه بقوله: **(زيد شاعر وعمرو كاتب، و: زيد طويل وعمرو قصير؛ لمناسبة بينهما)** أي: بين زيد وعمرو ـ كالأُخوّة، أو الصداقة، أو العداوة، أو نحو ذلك. وبالجملة، يجب أن يكون أحدهما مناسباً للآخر وملابساً له ملابسةً لها نوع اختصاص بهما.

(بخلاف «زيد كاتب وعمرو شاعر» بدونها) أي: بدون المناسبة بين زيد وعمرو؛ فإنّه لا يصحّ وإن اتّحد المسندان، ولهذا حكموا بامتناع نحو «خفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» **(وبخلاف «زيد شاعر وعمرو طويل» مطلقاً)** أي: سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن؛ لعدم تناسب الشعر وطول القامة.

(السكاكيّ) ذكر أنّه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوّة المفكّرة جمعاً من جهة العقل ـ وهو الجامع العقليّ ـ، أو من جهة الوهم ـ وهو الجامع الوهميّ ـ، أو من جهة الخيال ـ وهو الجامع الخياليّ.[1]

والمراد بالعقل القوّة العاقلة المدركة للكلّيّات، وبالوهم القوّة المدركة للمعاني الجزئيّة الموجودة في المحسوسات، من غير أن تتأدّى إليها من طرق الحواسّ ـ كإدراك الشاة معنًى في الذئب ـ، وبالخيال القوّة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبوبتها عن الحسّ المشترك، وهي القوّة التي تتأدّى إليها صور المحسوسات من طرق الحواسّ الظاهرة، وبالمفكّرة القوّة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحسّ المشترك والمعاني المدرَكة بالوهم بعضها مع بعضٍ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكها بإحدى الحواسّ الظاهرة، وبالمعاني ما لا يمكن إدراكها.[2]

---

[1] مفتاح العلوم ١: ٢٥٣.

[2] المفهوم إمّا كلّيّ وإمّا جزئيّ، والجزئيّ إمّا صور ـ وهي المحسوسة بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة ـ وإمّا معانٍ ـ وهي الأُمور الجزئيّة المنتزعة من الصور المحسوسة ـ، ولكلّ واحد من الأقسام الثلاثة مدرك وحافظ، فمدرك الكلّيّ وما في حكمه من الجزئيّات المجرَّدة عن العوارض المادّيّة هو العقل، وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفيّاض، ومدرك الصور هو الحسّ المشترك، وحافظها الخيال، ومدرك الكعاني هو الوهم، وحافظها الذاكرة، ولا بدّ من قوّة أُخرى متصرّفة تسمّى مفكّرة ومتخيّلة، وبهذه الأُمور السبعة ينتظم أحوال الأدراكات كلّها. [ش]

فقال السكّاكيّ: الجامع بين الجملتين إمّا عقليّ، وهو أن يكون بين الجملتين اتّحاد في تصوّر مّا ـ مثل الاتّحاد في المخبَر عنه، أو في المخبَر به، أو في قيد من قيودهما ـ[1] وهذا ظاهر في أنّ المراد بالتصوّر الأمر المتصوّر.

ولمّا كان مقرَّراً عندهم أنّه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين فردين من مفرداتهما باعتراف السكاكيّ أيضاً غيّر المصنّف عبارة السكّاكيّ فقال: **(الجامع بين الشيئين إمّا عقليّ)** وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكّرة، وذلك **(بأن يكون بينهما اتّحاد في التصوّر، أو تماثل؛ فإنّ العقل بتجريده المثلين عن التشخّص في الخارج يرفع التعدّد)** بينهما، فيصيران متّحدين.

وذلك لأنّ العقل يجرّد الجزئيّ الحقيقيّ[2] عن عوارضه المشخّصة الخارجيّة وينتزع منه المعنى الكلّيّ فيدركه ـ على ما تقرّر في موضعه.[3]

وإنّما قال: «في الخارج» لأنّه لا يجرّده عن المشخّصات العقليّة؛ لأنّ كلّ ما هو موجود في العقل فلا بدّ له من تشخّص عقليّ به يمتاز عن سائر المعقولات.

وههنا بحث، وهو أنّ التماثل هو الاتّحاد في النوع ـ مثل اتّحاد زيد وعمرو مثلاً في الإنسانيّة ـ، وإذا كان التماثل جامعاً لم تتوقّف صحّة قولنا: «زيد كاتب وعمرو شاعر» على أُخوّة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك؛ لأنّهما متماثلان؛ لكونهما من أفراد الإنسان.

والجواب: أنّ المراد بالتماثل ههنا هو اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما[4] ـ على ما سيتّضح في باب التشبيه[1].

---

[1] مفتاح العلوم ١: ٢٥٣.

[2] لفظ «الجزئيّ» كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الأخصّ من شيء، وعلى الأوّل يقيَّد بقيد «الحقيقيّ»، وعلى الثاني بـ «الإضافيّ»، والجزئيّ بالمعنى الثاني أعمّ منه بالمعنى الأوّل؛ إذ كلّ جزئيّ حقيقيّ فهو يندرج تحت مفهوم كلّيّ عامّ، و أقلّه «المفهوم» و«الشيء» و«الأمر»، ولا عكس؛ إذ الجزئيّ الإضافيّ قد يكون كلّيّاً؛ كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان. [الحاشية على تهذيب المنطق: ٣٥]

[3] قال في المطوّل: لأنّ العقل مجرَّد لا يدرك بذاته الجزئيّ من حيث إنّه جزئيّ، بل يجرّده عن العوارض المشخّصة في الخارج، وينتزع منه المعنى الكلّيّ فيدركه، فالمتماثلان إذا جرِّدا عن المشخّصات صارا متّحدين، فيكون حضور أحدهما في المفكّرة حضور الآخر. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٨٤]

[4] يعني: ليس المراد بالتماثل معناه المشهور ـ أعني: الاتّحاد في الماهيّة النوعيّة ـ بل المماثلة في معنًى له مزيد اختصاص ـ أي: ارتباط ـ بهما بحيث يصير سبباً لاجتماعهما في المفكّرة دون ما عداهما. [س]

(أو تضايف) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقّل كلٍّ منهما إلّا بالقياس إلى تعقّل الآخر[٢] **(كما بين العلّة والمعلول)** فإنّ كلّ أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علّة والآخر معلول **(أو الأقلّ والأكثر)** فإنّ كلّ عدد يصير عند العدّ فانياً قبل عدد آخر فهو أقلّ من الآخر والآخر أكثر منه.

(أو وهميّ) وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المفكّرة، بخلاف العقل؛ فإنّه إذا خلّي ونفسَه لم يحكم بذلك، وذلك **(بأن يكون بين تصوّريهما شبه تماثل؛ كلوني بياض وصفرة؛ فإنّ الوهم يبرزهما في معرض المثلين)** من جهة أنّه يسبق إلى الوهم أنّهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض،[٣] بخلاف العقل؛ فإنّه يعرف أنّهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون.

(ولذلك) أي: ولأنّ الوهم يبرزهما في معرض المثلين **(حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله:**

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى، وأبو إسحاق، والقمر)

فإنّ الوهم يتوهّم أنّ الثلاثة من نوع واحد،[٤] وإنّما اختلفت بالعوارض، والعقل يعرف أنّها أُمور متباينة.

(أو) يكون بين تصوّريهما **(تضادّ)** وهو التقابل بين أمرين وجوديّين يتعاقبان على محلّ واحد **(كالسواد والبياض)** في المحسوسات **(والإيمان والكفر)** في المعقولات، والحقّ أنّ بينهما تقابل العدم والملكة؛ لأنّ الإيمان هو تصديق النبيّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ في جميع ما علم مجيؤه به بالضرورة؛ أعني: قبول النفس لذلك والإذعان له ـ على ما هو تفسير التصديق في المنطق

---

[١] أشار به إلى ما ذكره في شرح قوله: «ووجه التشبيه ما يشتركان فيه» من أنّ زيداً والأسد في قوله: «زيد كالأسد» يشتركان في الوجود والجسميّة والحيوانيّة وغير ذلك من المعاني، مع أنّ شيئاً منها ليس وجه التشبيه، فالمراد المعنى الذي له مزيد اختصاص بهما وقُصِدَ بيان اشتراكهما فيه. [س]

[٢] قال في المطوّل: فحصول كلّ واحد منهما في المفكّرة يستلزم حصول الآخر ضرورة، وهذا معنى الجمع بينهما. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٨٥ ـ ٤٨٦]

[٣] فالبياض هو الصفرة زيد فيه الإشراق، والصفرة هو البياض زيد فيه الكدورة، وكلا الأمرين خارجان عن ماهيّة البياض والصفرة، فيكونان متماثلين. [س]

[٤] بسبب اشتراكهما في إشراق الدنيا ـ وإن كان إشراق الاثنين حسّيّاً وإشراق الثالث عقليّاً بإفاضته أنواع العدل والإحسان ـ بتنزيل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره. [س]

عند المحقّقين[1] ـ مع الإقرار به باللسان، والكفر عدم الإيمان عمّا من شأنه الإيمان. وقد يقال: الكفر إنكار شيء من ذلك، فيكون وجوديّاً، فيكونان متضادّين.

(وما يتّصف بها) أي: بالمذكورات ـ كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر، وأمثال ذلك ـ؛ فإنّه قد يعدّ من المتضادّين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادّين.

(أو شبه تضادّ كالسماء والأرض) في المحسوسات؛ فإنّهما وجوديّان أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط، وهذا معنى شبه التضادّ، وليسا متضادّين؛ لعدم تواردهما على المحلّ؛ لكونهما من الأجسام دون الأعراض، ولا من قبيل الأسود والأبيض؛ لأنّ الوصفين المتضادّين ههنا ليسا بداخلين في مفهومي السماء والأرض.

(والأوّل والثاني) في ما يعمّ المحسوسات والمعقولات؛ فإنّ الأوّل هو الذي يكون سابقاً على الغير ولا يكون مسبوقاً بالغير، والثاني هو الذي يكون مسبوقاً بواحد فقط، فأشبها المتضادّين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما.

ولم يُجعلا متضادّين ـ كالأسود والأبيض ـ لأنّه قد يُشترَط في المتضادّين أن يكون بينهما غاية الخلاف، ولا يخفى أنّ مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأوّل أكثر من مخالفة الثاني له، مع أنّ العدم معتبر في مفهوم «الأوّل»، فلا يكون وجوديّاً.

(فإنّه) أي: إنّما يُجعَل التضادّ وشبهه جامعاً وهميّاً لأنّ الوهم **(ينزّلهما منزلة التضائف[2])** في أنّه لا يحضره أحد المتضادّين أو الشبيهين بهما إلّا ويحضره الآخر **(ولذلك تجد الضدّ أقرب خطوراً بالبال مع الضدّ)** من المغايرات الغير المتضادّة؛ يعني: أنّ ذلك مبنيّ على حكم الوهم، وإلّا فالعقل يتعقّل كلّاً منهما ذاهلاً عن الآخر.

(أو خياليّ) وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكّرة، وذلك **(بأن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخيال سابق)** على العطف؛ لأسباب مؤدّية إلى ذلك.[3]

---

[1] قال في المطوّل: على ما فسّره المحقّقون من المنطقيّين [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٨٧]، وأراد به [أبا] عليّ ابن سينا؛ فإنّه قال في «دانشنامهٔ علائيّ»: دانش دو گونه است: يكى دريافتن، و دوم گرويدن و باور داشتن» [؟؟؟؟].

[2] يعني: التضادّ عنده كالتضايف عند العقل؛ لأنّه كما لا ينفكّ أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل لا ينفكّ أحد المتضادّين عن الآخر عنده. [س]

[3] وجه ضبط هذه الثلاثة في أقسامها أنّ الجملتين إمّا أن تتّحدا في مفرد من مفرداتهما أو لا، وحينئذٍ إمّا أن يكون بين مفرديهما اتّحاد في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيّاً أو عرضيّاً فهو التماثل، أو لا يكون، وحينئذٍ إمّا أن يكون بينهما تقابل أو لا، وعلى الثاني إمّا أن يكون بينهما تقارن أو لا، وحينئذٍ لا جامع بينهما أصلاً، وعلى الأوّل إمّا هو تضادّ أو تضايف أو سلب وإيجاب أو عدم وملكة، والأخيران لا يصلحان للجامعيّة؛ لأنّ السلب والعدم

(وأسبابه) أي: وأسباب التقارن في الخيال **(مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيباً ووضوحاً)** فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في خيال آخر ممّا لا تجتمع أصلاً،[1] وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر ممّا لا تقع قطّ[2].

(ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع) لأنّ معظم أبوابه الفصل والوصل، وهو مبنيّ على الجامع **(لا سيّما)** الجامع **(الخياليّ؛ فإنّ جمعه على مجرى الإلف والعادة)** بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال.[3]

وبيان الأسباب ممّا يفوته الحصر.

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقليّ ما يُدرَك بالعقل، وبالوهميّ ما يدرك بالوهم، وبالخياليّ ما يدرك بالخيال؛ لأنّ التضادّ وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم، وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال، بل جميع ذلك معانٍ معقولة.

وإن كانا مستلزمين للإيجاب والملكة لكنّ الإيجاب والملكة لا يستلزمانهما، فالجامع إمّا الاتّحاد أو التماثل أو التضايف أو التضادّ أو التقارن أو شبه أحدها، لكن لا وجود لشبه الاتّحاد وشبه التضايف وشبه التقارن أو شبه أحدها، فبقي سبعة؛ ثلاثة منها عقليّ: الاتّحاد والتماثل والتضايف، وثلاثة منها وهميّ: شبه التماثل والتضادّ وشبهه، وواحد منها خياليّ: التقارن. [س]

[1] كتصوّر القرطاس والمحبرة والقلم والسكّين والمسطر في خيال الكاتب دون القصّاب. [س]

[2] كصورة محبوب زيد، لا يظهر في خيال عمرو ولا يزول عن خيال زيد. [س]

[3] فقل لي إذا لم يوفّه حقّه من التيقّظ وأنّه من أهل المدر أنّى يستحلي كلام ربّ العزّة مع أهل الوبر، حيث يبصرهم الدلائل ناسقاً ذلك النسق: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠]؟! لبعد البعير عن خياله في مقام النظر، ثمّ لبعده في خياله عن السماء، وبعد خلقه عن رفعها، وكذا البواقي، لكن إذا وفّاه حقّه بتيقّظه لما عليه تقلّبهم في حاجاتهم جاء الاستحلاء، وذلك إذا نظر أنّ أهل الوبر إذا كان مطعمهم ومشربهم وملبسهم من المواشي كانت عنايتهم مصروفة لا محالة على أكثرها نفعاً ـ وهي الإبل ـ، ثمّ إذا كان انتفاعهم بها لا يتحصّل إلّا بأن ترعى وتشرب كان جلّ مرمى غرضهم نزول المطر، وأهمّ مسارح النظر عندهم السماء، ثمّ إذا كانوا مضطرّين على مأوى يأويهم وعلى حصن يتحصّنون فيه ولا مأوى ولا حصن إلّا الجبال...، فما ظنّك بالتفات خاطرهم إليها؟! ثمّ إذا تعذّر طول مكثهم في منزل ـ ومن لأصحاب مواشٍ بذاك؟! ـ كان عقد الهمّة عندهم بالتنقّل من أرض على سواها من عزم الأمور، فعند نظره هذا أ يرى البدويّ إذا أخذ يفتّش عمّا في خزانة الصور له لا يجد صورة الإبل حاضرة هناك؟ أو لا يجد صورة السماء لها مقارنة؟ أو تعوزه صورة الجبال بعدهما؟ أو لا تنصّ إليه صورة الأرض تليها بعدهنّ؟ لا، وإنّما الحضريّ حيث لم تتآخذ عنده تلك الأُمور وما جمع خياله تلك الصور على ذلك الوجه إذا تلا الآية قبل أن يقف على ما ذكرت ظنّ النسق بجهله معيباً؛ للعيب فيه. [مفتاح العلوم ١: ٢٥٧ ـ ٢٥٨]

وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأنّ السواد والبياض مثلاً من المحسوسات دون الوهميّات.

وأجابوا بـ: أنّ الجامع كون كلٍّ منهما مضادّاً للآخر، وهذا معنًى جزئيّ لا يدركه إلّا الوهم.

وفيه نظر؛ لأنّه ممنوع،[1] وإن أرادوا أنّ تضادّ هذا السواد لهذا البياض معنًى جزئيّ فتماثل هذا مع ذلك وتضائفه معه أيضاً معنًى جزئيّ، فلا تفاوت بين التماثل والتضائف وشبههما في أنّهما إن أُضيفت إلى الكلّيّات كانت كلّيّات، وإن أُضيفت إلى الجزئيّات كانت جزئيّات، فكيف يصحّ جعل بعضها على الإطلاق عقليّاً وبعضها وهميّاً؟!

ثمّ إنّ الجامع الخياليّ هو تقارن الصور في الخيال، وظاهر أنّه ليس بصورة ترتسم في الخيال، بل هو من المعاني.

فإن قلت: كلام «المفتاح» مشعر بأنّه يكفي لصحّة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحّة نحو «خفّي ضيّق وخاتمي ضيّق» ونحو «الشمس ومرارة الأرنب وألف باذنجانة محدَثة»،

قلت: كلامه ههنا ليس إلّا في بيان الجامع بين الجملتين، وأمّا أنّ أيّ قدر من الجامع يجب لصحّة العطف فمفوَّض إلى موضع آخر.

وصرّح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسندإليهما جميعاً، والمصنّف لمّا اعتقد أنّ كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غيّره إلى ما ترى، فذكر مكان «الجملتين» «الشيئين» ومكان قوله: «اتّحاد في تصوّر مّا» «اتّحاد في التصوّر» فوقع الخلل في قوله: «الوهميّ أن يكون بين تصوّريهما شبهُ تماثل أو تضادّ أو شبه تضادّ، والخياليّ أن يكون بين تصوّريهما تقارن في الخيال»؛ لأنّ التضادّ مثلاً إنّما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوّريهما ـ أعني: العلم بهما ـ وكذا التقارن في الخيال إنّما هو بين نفس الصور.

فلا بدّ من تأويل كلام المصنّف وحمله على ما ذكره السكاكيّ، بأن يراد بالشيئين الجملتان،[2] وبـ «التصوّر» مفرد من مفردات الجملة،[3] مع أنّ ظاهر عبارته يأبى ذلك.[4]

ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح، وإنّه من المباحث التي ما وجدنا أحداً

---

[1] لأنّا لا نسلّم أنّ تضادّ السواد والبياض معنى جزئيّ. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩٠]

[2] والتغيير للاختصار والتفنّن. [س]

[3] بإطلاق التصوّر على المتصوّر وحمل اللام على العهد. [س]

[4] لأنّه قد ردّ هذا الكلام على السكّاكيّ وحمله على أنّه سهو منه، وقصد بهذا التغيير إصلاحه، على أنّ هذا المعنى ممّا لا يدلّ عليه لفظه ويأباه قوله: «في التصوّر» معرَّفاً. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩١]

حام حول تحقيقها.

(ومن محسّنات الوصل) بعد وجود المصحّح **(تناسب الجملتين في الاسميّة والفعليّة و)** تناسب **(الفعليّتين في المضيّ والمضارعة)**.

فإذا أردت مجرَّد الإخبار من غير تعرّض للتجدّد في إحديهما والثبوت في الأُخرى قلت: قام زيد وقعد عمرو، وكذلك: زيد قائم وعمرو قاعد **(إلّا لمانع)** مثل أن يراد في إحديهما التجدّد وفي الأُخرى الثبوت، فيقال: قام زيد وعمرو قاعد، أو يراد في إحديهما المضيّ وفي الأُخرى المضارعة فيقال: زيد قام وعمرو يقعد، أو يراد في إحديهما الإطلاق وفي الأُخرى التقييد بالشرط ـ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[1] ـ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[2]، فعندي أنّ قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطف على الشرطيّة قبلها لا على الجزاء ـ أعني: قوله: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾ ـ؛ إذ لا معنى لقولنا: إذا جاء أجلهم لا يستقدمون.

تذنيب

هو جعل الشيء ذنابة للشيء. شبّه به ذكر بحث الجملة الحاليّة وكونها بالواو تارةً وبدونها أُخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب.[3]

[الأصل في الحال المنتقلة]

(أصل الحال المنتقلة) أي: الكثير الراجح فيها؛ كما يقال: الأصل في الكلام الحقيقة **(أن تكون بغير واو)** واحترز بـ «المنتقلة» عن المؤكّدة المقرّرة لمضمون الجملة؛[4] فإنّها يجب أن تكون بغير واو البتّة؛ لشدّة ارتباطها بما قبلها.

---

[1] الأنعام: ٨؛ أي: ولو أنزلنا ملكاً على ما اقترحوه لما آمنوا به، واقتضت الحكمة استئصالهم وأن لا ينظرهم ولا يمهلهم [تفسير مجمع البيان ٤: ١٣].

[2] الأعراف: ٣٤؛ النحل: ٦١.

[3] فكأنّ هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩٣]

[4] قال ابن مالك: ومن ورود الحال على معنى غير المنتقلة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] و: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] و: ﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وفي كلام العرب: خلق الله الزرافة يداها أطول من رجليها. [س]

وإنّما كان الأصل في المنتقلة الخلوّ عن الواو **(لأنّها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر)** بالنسبة إلى المبتدأ؛[1] فإنّ قولك: «جاءني زيد راكباً» إثبات الركوب لزيد كما في «زيد راكب»، إلّا أنّه في الحال على سبيل التبعيّة، وإنّما المقصود إثبات المجيء، وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى.

(ووصف له) أي: ولأنّها في المعنى وصف لصاحبها **(كالنعت)** بالنسبة إلى المنعوت، إلّا أنّ المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل وبيان لكيفيّة وقوعه، بخلاف النعت؛ فإنّه لا يقصد به ذلك، بل مجرَّد اتّصاف المنعوت به.

وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنّهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال. وأمّا ما أورده بعض النحويّين من الأخبار والنعوت المصدَّرة بالواو ـ كالخبر في باب «كان» والجملة الوصفيّة المصدَّرة بالواو التي تسمّى واو تأكيد للصوق الصفة بالموصوف[2] ـ فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال[3].[4]

[مخالفة هذا الأصل إذا كانت الحال جملة]

(لكن خولف) هذا الأصل **(إذا كانت)** الحال **(جملة؛[5] فإنّها)** أي: الجملة الواقعة حالاً **(من حيث هي جملة مستقلّة بالإفادة)** من غير أن تتوقّف على التعليق بما قبلها، وإنّما قال: «من حيث هي جملة» لأنّها من حيث هي حال غير مستقلّة، بل متوقّفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها.

---

[1] إذا لم يكن معلوماً للمخاطب ثبوته لذي الحال قبل السماع وكالوصف له عند العلم بثبوته لذي الحال للمخاطب قبل السماع. [س]

[2] كقول الحماسيّ:

فلمّا صرّح الشرّ فأمسى وهو عريان

وكقوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] و: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩٥]

[3] وجه الشبه كونهما حكماً لصاحبهما. [ح]

[4] على أنّ مذهب صاحب «المفتاح» أنّ قوله: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ حال عن ﴿قَرْيَةٍ﴾؛ لكونها نكرة في سياق النفي وتعمّ، وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة [مفتاح العلوم ١: ٢٥١]. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩٥]

[5] في الجملة، وهي ما إذا لم يكن مضارعاً مثبتاً. [س]

(فتحتاج) الجملة الواقعة حالاً **(إلى ما يربطها بصاحبها)** الذي جعلت حالاً عنه **(وكلٌّ من الضمير والواو صالح للربط،**[1] **والأصل)** الذي لا يعدل عنه ما لم تمسّ حاجة إلى زيادة ارتباط[2] **(هو الضمير، بدليل)** الاقتصار عليه في الحال **(المفردة والخبر والنعت).**[3]

[وجوب الواو في الجملة الحاليّة إن خلت عن ضمير صاحبها]

(فالجملة) التي تقع حالاً **(إن خلت عن ضمير صاحبها)** الذي تقع هي حالاً عنه **(وجب فيها الواو)** ليحصل الارتباط، فلا يجوز «خرجت زيد قائم».

ولمّا ذكر أنّ كلّ جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبيّن أنّ أيّ جملة يجوز ذلك[4] فيها وأيّ جملة لا يجوز ذلك، فقال: **(وكلّ جملة خالية عن ضمير ما)** أي: الاسم الذي **(يجوز أن ينتصب عنه حال)** وذلك بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً، معرَّفاً أو منكَّراً مخصوصاً، لا نكرةً محضةً أو مبتدأً أو خبراً؛ فإنّه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصحّ.

وإنّما لم يقل: «عن ضمير صاحب الحال» لأنّ قوله: «كلّ جملة» مبتدأ وخبره قوله: **(يصحّ أن تقع)** تلك الجملة **(حالاً عنه)** أي: عمّا يجوز أن ينتصب عنه حال **(بالواو)** وما لم يثبت له هذا الحكم ـ أعني: وقوع الحال عنه ـ لم يصحّ إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلّا مجازاً.

وإنّما قال: «ينتصب عنه حال» ولم يقل: «يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه» لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدَّرة بالمضارع المثبت؛ لأنّ ذلك الاسم ممّا لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه، لكنّه ممّا يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة، وحينئذٍ يكون قوله: «كلّ جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال» متناولاً للمصدَّرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور،[5] فيصحّ استثناؤها بقوله: **(إلّا المصدَّرة بالمضارع المثبت؛ نحو: جاء زيد ويتكلّم**

---

[1] أمّا الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأمّا الواو فلكونه موضوعاً لربط ما بعدها بما قبلها. [س]

[2] يعني: أنّ المراد بالأصل: الكثير الراجح في الاستعمال، لا الأصل في الوضع [س]، وإلّا فالواو أشدّ في الربط؛ لأنّها الموضوعة له [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩٦].

[3] فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام أحوج إلى الربط، فصدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ـ أعني: بالواو التي أصلها الجمع ـ إيذاناً من أوّل الأمر بأنّها لم تبق على استقلالها، بخلاف الحال المفردة؛ فإنّها ليست بمستقلّة، وبخلاف الخبر؛ فإنّه جزء الكلام، وبخلاف النعت؛ فإنّه لتبعيّته للمنعوت وكونه للدلالة على معنًى فيه صار كأنّه من تمامه، فاكتفي في الجميع بالضمير، كالجملة الواقعة صلة؛ فإنّ الموصول لا يتمّ جزءً للكلام بدونها. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩٦ ـ ٤٩٧]

[4] أعني: وقوعها حالاً خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوباً. [ش]

[5] وإدخاله مطلوب ليُعلِم حكمها بالاستثناء عنه بطريق الإشارة أنّه يمتنع وقوعها حالاً بالواو. [س]

عمرو) فإنّه لا يجوز أن يجعل «ويتكلّم عمرو» حالاً عن «زيد» **(لما سيأتي)** من أنّ ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط.

ولا يخفى أنّ المراد بقوله: «كلّ جملة» الجملة الصالحة للحاليّة في الجملة، بخلاف الإنشائيّات؛ فإنّها لا تقع حالاً البتّة، لا مع الواو ولا بدونها.

[إن لم تخل الجملة الحاليّة عن ضمير صاحبها]

(وإلّا) عطف على قوله: «إن خلت»؛ أي: وإن لم تخل الجملة الحاليّة عن ضمير صاحبها[1]

[امتناع دخول الواو على الجملة الحاليّة المضارعيّة المثبتة]

(فإن كانت فعليّة والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) أي: الواو **(نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[2])** أي: ولا تعط حال كونك تعدّ ما تعطيه كثيراً **(لأنّ الأصل)** في الحال هي الحال **(المفردة)** لعراقة المفرد في الإعراب وتطفّل الجملة عليه؛ لوقوعها موقعه **(وهي)** أي المفردة **(تدلّ على حصول صفة)**[3] أي: معنًى قائم بالغير؛ لأنّها لبيان الهيأة التي عليها الفاعل أو المفعول، والهيأة معنًى قائم بالغير **(غير ثابتة)** لأنّ الكلام في الحال المنتقلة **(مقارن)** ذلك الحصول **(لما جعلت)** الحال **(قيداً له)** يعني: العامل؛ لأنّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة.

(وهو) أي: المضارع المثبت **(كذلك)** أي: دالّ على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له ـ كالمفردة ـ فتمتنع الواو فيه كما في المفردة.[4]

(أمّا الحصول) أي: أمّا دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة **(فلكونه فعلاً)** فيدلّ على التجدّد[5] وعدم الثبوت **(مثبتاً)** فيدلّ على الحصول **(وأمّا المقارنة فلكونه مضارعاً)** فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال.

---

[1] فإمّا أن تكون فعليّة أو اسميّة، والفعليّة إمّا أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، والمضارع إمّا أن يكون مثبتاً أو منفيّاً، فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الأمران وبعضها يترجّح فيه أحدهما، فأشار إلى تفصيل ذلك وبيان أسبابه. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٤٩٩]

[2] المدّثّر: ٦.

[3] فإنّ ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه هيأة وباعتبار قيامه به صفة. [س]

[4] تعليل نحويّ لما وقع عليه الاستعمال، ولا يتوهّم أنّه قياس في اللغة. [س]

[5] أي: الحدوث في الزمان. [س]

وفيه نظر؛ لأنّ الحال التي يدلّ عليها المضارع هو زمان التكلّم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصددها يجب أن يكون مقارنة لزمان مضمون الفعل المقيَّد بالحال ـ ماضياً كان، أو حالاً، أو استقبالاً ـ فلا دخل للمضارعة في المقارنة، فالأولى أن يعلَّل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنّه على وزن اسم الفاعل لفظاً[1] وبتقديره معنًى.

(وأمّا ما جاء من نحو) قول بعض العرب: **(قمت وأصكّ وجهه،[2] وقوله: «فلمّا خشيت أظافيرهم)** أي: أسلحتهم[3] **(نجوت وأرهنُهم مالكاً» فقيل:)** إنّما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالاً **(على)** اعتبار **(حذف المبتدأ)** لتكون الجملة اسميّةً **(أي: وأنا أصكّ، و: أنا أرهنهم)** كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ﴾[4] أي: وأنتم قد تعلمون.

(وقيل: الأوّل) أي: قمت وأصكّ وجهه **(شاذّ، والثاني)** أي: نجوت وأرهنهم **(ضرورة، وقال عبد القاهر: هي)** الواو **(فيهما للعطف)** لا للحال؛ إذ ليس المعنى «قمت صاكّاً وجهه» و«نجوت راهناً مالكاً»، بل المضارع بمعنى الماضي **(والأصل:)** قمت **(وصككت)** و: نجوت ورهنت **(عدل)** عن لفظ الماضي **(إلى)** لفظ **(المضارع حكايةً للحال[5])** الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان فيعبَّر عنه بلفظ المضارع.

[جواز الواو وتركه إن كان الفعل مضارعاً منفيّاً]

(وإن كان الفعل) مضارعاً **(منفيّاً فالأمران جائزان)** الواو وتركه **(كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[6] بالتخفيف)** أي: بتخفيف نون ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، فيكون ﴿لَا﴾ للنفي دون النهي؛

---

[1] أي: في الحركات والسكنات. [س]

[2] الصكّ: الضرب. [ح]

[3] الأظافير: جمع «أظفار»، وهي جمع «ظُفر»، ويراد به الشوكة والقوّة، وقيل: المراد بالأظافير الأسلحة، ومالك: اسم رجل، وحاصل معنى البيت: لمّا خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكاً مرهوناً عندهم ومقيماً لديهم. [س]

[4] الصفّ: ٥.

[5] دلائل الإعجاز ١: ٢٠٦، ذيل «الفروق في الحال/ فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة».

[6] يونس: ٨٩. قرأ ابن عامر ولا تتبعان بتخفيف النون، وقرأ الباقون بالتشديد [حجّة القراءات: ٣٣٦، ولاحظ: التبيان في تفسير القرآن ٥: ٤٢٥].

لثبوت النون التي هي علامة الرفع، فلا يصحّ عطفه على الأمر الذي قبله، فيكون الواو للحال، بخلاف قراءة العامّة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ بالتشديد؛ فإنّه نهي مؤكَّد معطوف على الأمر قبله.

(ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا﴾[1]) أي: أيّ شيء ثبت لنا **(﴿لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾)** أي: حال كوننا غير مؤمنين؟![2] فالفعل المنفيّ حال بدون الواو.

وإنّما جاز فيه الأمران **(لدلالته على المقارنة ـ لكونه مضارعاً ـ، دون الحصول ـ لكونه منفيّاً ـ)** والمنفيّ إنّما يدلّ مطابقة على عدم الحصول.[3]

[جواز الواو وتركه إن كان الفعل لفظاً أو معنًى]

(وكذا) يجوز الواو وتركه **(إن كان)** الفعل **(ماضياً لفظاً أو معنًى؛ كقوله تعالى)** إخباراً عن زكريّا عليه السلام **(:﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾[4])** بالواو **(وقوله: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[5])** بدون الواو.

هذا في الماضي لفظاً، وأمّا الماضي معنًى فالمراد به المضارع المنفيّ بـ «لم» أو «لمّا»؛ فإنّهما تقلّبان معنى المضارع إلى الماضي، فأورد للمنفيّ بـ «لم» مثالين: أحدهما مع الواو، والآخر بدونه، واقتصر في المنفيّ بـ «لمّا» على ما هو بالواو، وكأنّه لم يطّلع على مثال ترك الواو فيه إلّا أنّه مقتضى القياس فقال: **(وقوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[6]، وقوله: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[7]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[8])**.

---

[1] المائدة: ٨٤.

[2] قال في المطوّل: والمعنى: ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله؟ وحقيقته: ما سبب عدم إيماننا؟ [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٥٠٢]

[3] وإن جاز أن يدلّ بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفيّة، لكنّ الأصل المعتبر هو المطابقة. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٥٠٢]

[4] آل عمران: ٤٠.

[5] النساء: ٩٠.

[6] مريم: ٢٠.

[7] آل عمران: ١٧٤.

[8] البقرة: ٢١٤.

(أمّا المثبت) أي: أمّا جواز الأمرين في الماضي المثبت **(فلدلالته على الحصول)** يعني: حصول صفة غير ثابتة **(لكونه فعلاً مثبَتاً، دون المقارنة؛ لكونه ماضياً)** فلا يقارن الحال.

(ولهذا) أي: ولعدم دلالته على المقارنة **(شرط أن يكون مع «قد» ظاهرة)** كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ **(أو مقدَّرة)** كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾؛ لأنّ «قد» تقرّب الماضي من الحال.

والإشكال المذكور وارد ههنا، وهو أنّ الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرّب «قد» الماضيَ منها، فتجوز المقارنة إذا كان الحال والعامل ماضيين، ولفظ «قد» إنّما تقرّب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم، وربما تبعّده عن الحال التي نحن بصددها ـ كما في قولنا: جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ـ، والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح.[1]

(وأمّا المنفيّ) أي: أمّا جواز الأمرين في الماضي المنفيّ **(فلدلالته على المقارنة دون الحصول. أمّا الأوّل)** أي: دلالته على المقارنة **(فلأنّ «لمّا» للاستغراق)** أي: لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلّم **(وغيرها)** أي: غير «لمّا» مثل «لم» و«ما» **(لانتفاء متقدّم)** على زمان التكلّم **(مع أنّ الأصل استمراره)** أي: استمرار ذلك الانتفاء ـ لما سيجيء ـ حتّى تظهر قرينة على الانقطاع، كما في قولنا: لم يضرب زيد أمس، لكنّه ضرب اليوم **(فيحصل به)** أي: باستمرار النفي، أو بأنّ الأصل فيه الاستمرار **(الدلالة عليها)** أي: على المقارنة **(عند الإطلاق)** وترك التقييد بما يدلّ على انقطاع ذلك الانتفاء **(بخلاف المثبَت؛ فإنّ وضع الفعل على إفادة التجدّد)** من غير أن يكون الأصل استمراره.

فإذا قلت: «ضرب» مثلاً كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي، وإذا قلت: «ما ضرب» أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن لا قطعيّاً، بخلاف «لمّا»،

---

[1] وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام: إنّ حاليّة الماضي وإن كان بالنظر إلى عامله ولفظة «قد» إنّما تقرّبه من حال التكلّم فقط والحالان متباينان، لكنّهم استبشعوا لفظة الماضي والحاليّة؛ لتنافي الماضي والحال في الجملة...، فظهر أنّ تصدير الماضي المثبت بلفظة «قد» لمجرَّد استحسان لفظيّ، وكثيراً ما يقيَّد الفعل الواقع في زمان التكلّم بالماضي الواقع قبله بمدّة طويلة، لكن تصديره بلفظة «قد» يكسر سَورة الاستبعاد [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٥٠٤ ـ ٥٠٥]، والصواب أنّ الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فُهِمَ منها استقباليّتها وحاليّتها وماضويّتها بالقياس إلى ذلك المقيَّد، لا بالقياس إلى زمان التكلّم...، فإذا قلت: «جاءني زيد ركب» كان المفهوم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة إلى المجيء متقدّماً عليه، فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها، وإذا أدخلت عليه «قد» قرّبته من زمان المجيء ويُفهَم المقارنة بينهما، فكأنّ ابتداء الركوب كان متقدّماً على المجيء لكن قارنه دواماً، وأمّا إذا قلت: «جاءني زيد يركب» دلّ على كون الركوب في حال المجيء [ش].

وذلك لأنّهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي النقيض، ولا يخفى أنّ الإثبات في الجملة إنّما ينافيه النفي دائماً.

(وتحقيقه) أي: تحقيق هذا الكلام[1] **(أنّ استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود)** يعني: أنّ بقاء الحادث ـ وهو استمرار وجوده ـ يحتاج إلى سبب موجود؛ لأنّه وجود عقيب وجود، ولا بدّ للوجود الحادث من السبب، بخلاف استمرار العدم؛ فإنّه عدم، فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفيه مجرَّد انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث العدم حتّى توجد عللها.

وبالجملة، لمّا كان الأصل في المنفيّ الاستمرار حصلت من الإطلاق الدلالة على المقارنة.

(وأمّا الثاني) أي: عدم دلالته على الحصول **(فلكونه منفيّاً).**

[رجحان دخول الواو على الجملة الحاليّة الاسميّة]

هذا إذا كانت الجملة فعليّة **(وإن كانت اسميّة فالمشهور جواز تركها)** أي: الواو **(لعكس ما مرّ في الماضي المثبت)** أي: لدلالة الاسميّة على المقارنة ـ لكونها مستمرّة ـ، لا على حصول صفة غير ثابتة ـ لدلالتها على الدوام والثبات ـ **(نحو: كلّمته فوه إلى فيّ)** بمعنى «مشافهاً».

(و) أيضاً المشهور **(أنّ دخولها)** أي: الواو **(أولى)** من تركها **(لعدم دلالتها)** أي: الجملة الاسميّة **(على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها،[2] فحسن زيادة رابطة؛ نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3])** أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت.[4]

[ما قاله الشيخ عبد القاهر في الجملة الحاليّة الاسميّة]

---

[1] وأنّ الأصل في النفي الاستمرار، بخلاف الإثبات. [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٥٠٧]

[2] لمّا كان دعوى الأولويّة مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول أعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضمّ إليه دليل الرجحان ـ وهو ظهور الاستيناف ـ [س]، وعلّل في «الإيضاح» ظهور الاستيناف في الاسميّة باستقلالها بالفائدة [ح].

[3] البقرة: ٢٢.

[4] الأوّل على تنزيل المتعدّي منزلة اللازم، والثاني على حذف المفعول. [ح]

(وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ) في الجملة الاسميّة الحاليّة **(ضمير ذي الحال وجبت)** أي: الواو، سواء كان خبره فعلاً **(نحو: جاء زيد وهو يسرع، أو)** اسماً؛ نحو: جاء زيد **(وهو مسرع)** وذلك لأنّ الجملة لا تترك فيها الواو حتّى تدخل في صلة العامل وتنضمّ[1] إليه في الإثبات وتقدَّر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا ممّا يمتنع في نحو «جاء زيد وهو يسرع ـ أو: وهو مسرع ـ»؛ لأنّك إذا أعدت ذكر «زيد» وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنّك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل «يسرع» في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإثبات؛ لأنّ إعادة ذكره لا تكون حتّى تقصد استيناف الخبر عنه بأنّه يسرع، وإلّا لكنت تركت المبتدأ بمَضيَعة، وجعلته لغواً في البين، وجرى مجرى أن تقول: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه، ثمّ تزعم أنّك لم تستأنف كلاماً ولم تبتدأ للسرعة إثباتاً.

وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسميّة إلّا مع الواو، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه.[2]

هذا كلامه في «دلائل الإعجاز»[3،4] وهو مشعر بوجوب الواو في نحو «جاءني زيد وزيد يسرع ـ أو مسرع ـ أمامه» و«جاء زيد وعمرو يسرع ـ أو مسرع ـ أمامه» بالطريق الأولى.

ثمّ قال الشيخ: **(وإن جعل نحو «على كتفه سيف» حالاً كثر فيها)** أي: في تلك الحال **(تركها)** أي: ترك الواو **(نحو)** قول بشّار:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها **(خرجت مع البازي عليّ سواد)**

أي: بقيّة من الليل؛ يعني: إذا لم يعرف قدري أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أبكر الطيور مشتملاً عليّ شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح، فقوله: «عليّ سواد» حال ترك فيها الواو.[1]

---

[1] العطف هنا للتفسير.

[2] فقولهم: «كلّمته فوه إلى فيّ» إنّما حسن بغير واو من أجل أنّ المعنى: كلّمته مشافهاً له، وكذلك قولهم: «رجع عوده على بدئه» إنّما جاء الرفع فيه والابتداء من غير واو؛ لأنّ المعنى: رجع ذاهباً في طريقه الذي جاء فيه. وأمّا قوله: «وجدته حاضراه الجود والكرم» فلأنّ تقديم الخبر الذي هو «حاضراه» يجعله كأنّه قال: وجدته حاضراً عنده الجود والكرم [دلائل الإعجاز ١: ٢١٢، ذيل «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة/ الجملة الحاليّة بالواو وغيره»]، يريد أنّ مجموع الجملة في البيت لا يظهر تأويله بالمفرد؛ لعدم انسباق الذهن إلى ذلك ـ كما يشهد به الذوق السليم ـ لكن بسبب تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى صار كأنّه مسند إلى الظاهر ومفرد في التقدير [ح].

[3] دلائل الإعجاز ١: ٢٠٣ ـ ٢١٢، ذيل «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة/ الجملة الحاليّة بالواو وغيره».

[4] اعتراض على المصنّف. [س]

ثمّ قال الشيخ: الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف ـ لاعتماده على ذي الحال ـ، لا مبتدأً، وينبغي أن يقدَّر ههنا خصوصاً أنّ الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ـ اللّهمّ ـ أن يقدَّر فعل ماضٍ [مع «قد»].[٢]

هذا كلامه، وفيه بحث،[٣] والظاهر أنّ مثل «على كتفه سيف» يحتمل أن يكون في تقدير المفرد، وأن يكون جملة اسميّة قدِّم خبرها، وأن يكون فعليّة مقدَّرة بالماضي أو المضارع، فعلى التقديرين يمتنع الواو، وعلى التقديرين لا تجب الواو، فمن أجل هذا كثر تركها.

وقال الشيخ أيضاً: **(ويحسن الترك)** أي: ترك الواو في الجملة الاسميّة **(تارةً لدخول حرف على المبتدأ)** يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط **(كقوله:**

فقلت: عسى أن تبصريني كأنّما بنيّ حوالَيّ الأُسود الحوارد)

من «حرد» إذا غضب، فقوله: «بنيّ الأُسود» جملة اسميّة وقعت حالاً من مفعول «تبصريني»، ولولا دخول «كأنّما» عليها لم يحسن الكلام إلّا بالواو، وقوله: «حوالَيّ» ـ أي: في أكنافي وجوانبي ـ حال من «بنيّ» لما في حرف التشبيه من معنى الفعل.

(و) يحسن الترك تارةً أُخرى **(لوقوع الجملة الاسميّة)** الواقعة حالاً **(بعقب مفرد)** حال **(كقوله:**

الله يبقيك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم[٤])[٥]

فقوله: «برداك تبجيل» حال، ولو لم يتقدّمها قوله: «سالماً» لم يحسن فيها ترك الواو.

---

[١] دلائل الإعجاز ١: ٢٠٣، ذيل «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة/ الجملة الحاليّة بالواو وغيره».

[٢] دلائل الإعجاز ١: ٢١٢ ـ ٢١٣، ذيل «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة/ الجملة الحاليّة بالواو وغيره».

[٣] قال المصنّف: لعلّه إنّما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه إلى أصل الحال ـ وهي المفردة ـ، ولهذا كثُر فيها ترك الواو، وإنّما جوّز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلاً...، وإنّما لم يجز التقدير بالمضارع لأنّه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيؤها بالواو [الإيضاح: ١٦٨].

هذا كلامه، وفيه نظر؛ لأنّه كما أنّ أصل الحال الإفراد فكذا الخبر والنعت (ومع ذلك إذا وقع الظرف خبراً أو نعتاً فالأكثر أنّه مقدَّر بجملة [س])، فالجواب أن يذكر مناسبة تقتضي اختيار الإفراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت، ولأنّا لا نسلّم أنّ جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو؛ لجواز أن يكون المقدَّر عند وجود الواو هو الماضي. أ لا ترى أنّه اختار تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو، مع أنّ المفرد أولى بالواو من المضارع؟! [المطوّل في شرح تلخيص المفتاح: ٥١٢]

[٤] أي: مشتملاً عليك التعظيم والتبجيل اشتمالَ البُرد على صاحبه. [ح]

[٥] دلائل الإعجاز ١: ٢٠٧، ذيل «فروق في الحال لها فضل تعلّق بالبلاغة/ الجملة الحاليّة بالواو وغيره».